موقف عبدالكريم قاسم من حركات التحرر العربي

أ. م.د. عمار خالد رمضان الربيعي الباحثة. حنين سالم حمادي التميمي
كلية الآداب / جامعة البصرة

الملخص

لقد دخل العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مرحلة جديدة تختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة السابقة، وعليه فان السياسة الخارجية العراقية قد اختلفت عن سياسته في العهد الملكي.

فقد جاء موقفه في العهد الجمهوري بتبني سياسة تقدمية جديدة قائمة على أساس التوجه القومي ومساندة حركات التحرر العربي في كافة المجالات المادية والعسكرية والثقافية والإعلامية، ومن خلال ما أعلن من تصريحات للزعيم عبدالكريم قاسم، وادانته للاستعمار وتأييده للحركات ومن هذا المنطلق اثبت بان عبدالكريم قاسم كان قومياً بامتياز ولم يكن شعوبياً كما اتهمه البعض.

Position of Abd Al-Kareem Qasim of the Movements of Arab Liberation

Assist. Prof. Dr. Ammar Khalid Ramdhan Al-Rubai

Researcher . Haneen Salim Hammadi Al – Temimi

College of Arts / University of Basrah

Abstract

After 14th of July revolution 1958, Iraq entered a new era which radically differed from the previous one. Thus Iraqi foreign policy differed from that of the royal rule.

The republican era was characterized by a new progressive policy based on nationalistic new progressive policy based on nationalistic orientation and on support of movements of Arab liberation in all financial, military, educational and media aspects and this was reflected in the statements of colonel Abd A-Kareem Qasim and in his condemnation of imperialism and support of these movements. Thus, it was proved that Abd Al-Kareem Qasim was a real nationalistic and not a folk-public (shaubi) as some accussed him.

المقدمة

دخل العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مرحلة جديدة تختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة السابقة، وعليه فان السياسة الخارجية العراقية قد اختلفت عن سياسته في العهد الملكي، فقد حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف الا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

فقد تبدلت الأوضاع السياسية في العراق، بعد أن كان سائراً في ركاب السياسة الاستعمارية البريطانية ومنساقاً معها في تنفيذ مخططاتها في منطقة وضرب الحركات الوطنية فيها وداعماً الأنظمة الرجعية والعشائرية في الخليج العربي، جاء موقفه في العهد الجمهوري بتبني سياسة تقدمية جديدة قائمة على أساس التوجه القومي ومساندة حركات التحرر في المنطقة.

فقامت الحركة العراقية بمد يد العون والمساعدة الى حركات التحرر العربية، فشملت مساعداتها المادية والعسكرية حركات التحرر في كافة انحاء الدول العربية، على أساس سياسة العراق الجديدة، بدا واضحاً التلاحم السريع بين العراق الجمهوري والدول العربية من خلال روابط قومية واحدة ومصير مشترك وعدو واحد.

وللوقوف على موقف الحكومة العراقية من حركات التحرر العربية للفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٣، لابد لنا من دراسة موقف عبدالكريم قاسم من حركات التحرر العربي، ومن هذا المنطلق اثبت عبدالكريم قاسم كان قومياً بامتياز ولم يكن شعوبياً، وهو ما هدف اليه هذا البحث، معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر القيمة، المتنوعة من زاوية موضوعية ومحايدة في نقد وتحليل المعلومة.

لم يقتصر مفهوم سياسة الحياد الايجابي، على مبدأ رفض الانضمام إلى الأحلاف العسكرية المرتبطة بأي من المعسكرين، بل ان الزعيم عبد الكريم قاسم توسع في تفسير مفهوم الحياد ليشمل رفض تدخل القوى الاستعمارية في شؤون البلدان العربية.

فلقد دخل العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، مرحلة جديدة اختلفت جذرياً عن المرحلة السابقة، وعليه فأن السياسة الخارجية العراقية قد اختلفت اختلافاً جذرياً عن سياسته في ايام العهد الملكي. فقد حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، بل تبنت سياسة تقدمية جديدة قائمة على أساس التوجه القومي ومساندة حركات التحرر في المنطقة[١]. فأرسل مجلس السيادة العراقي، بعد ثلاث ساعات من قيام الثورة، برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر[٢] يُعلن اعتراف العراق بالجمهورية العربية المتحدة، جاء فيها: ".. **بمزيد الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة، ونرجو الله أن يوفقنا لخدمة العروبة وخدمة الشعوب**"[٣].

وبدورها بادرت قيادة الثورة بإعلان الانسحاب من الاتحاد العربي الهاشمي، لأنه "**لم يكن اتحاداً حقيقياً يستهدف مصلحة الشعب في القطرين، وإنما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد، ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر**" وكما جاء في نص بيان الانسحاب[٤].

وكانت قضية فلسطين على رأس العوامل التي أدت إلى القيام بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. فقد صرح بن غوريون (Ben Qurion) رئيس الوزراء الإسرائيلي، أمام أعضاء لجنة الأمن والخارجية في الكنيست الإسرائيلي، بقوله: "إن أمن إسرائيل قد تأثر تأثراً خطيراً بسبب ثورة العراق؛ ولذلك سوف نجدد طلبنا للحصول على أسلحة ثقيلة من الغرب، كما سنطالب الدول الغربية الثلاث بتجديد ضماناتها التي سبق أن وعدت إسرائيل بها في عام ١٩٥٥، بشأن المحافظة والإبقاء على حدودنا الحالية"؛ وذكر ولدمار غولمان(Waldemar Gallman) سفير الولايات المتحدة الأمريكية[٥]، في العراق أن وفاة نوري السعيد كانت خسارة لإسرائيل كذلك وفي واشنطن نادى بعض، ومنهم شخصيات من الاستخبارات المركزية، بأهمية التعاون مع إسرائيل ودعمها عسكرياً. وأرسل بن غوريون عددًا من الرسائل إلى الرئيس أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower)[٦]، بدءاً من يوم ١٦ تموز ١٩٥٨، أي بعد الثورة بيومين أوضح فيها حاجة إسرائيل إلى رادع قوي يحمي أمنها من مخاطر تيار الوحدة العربية[٧].

وعلى الرغم من كل ذلك، كان الفريق الذي ينادي بإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، يتهمه بكونه مناهضاً للقومية العربية، وبأنه لا يميل إلى فكرة الوحدة العربية، وله نزعة واضحة ضد القومية العربية، ولا يطيق سماع كلمة العروبة[٨]. وهو الذي يقول بتحدٍ: **((من يقول ان القومية العربية لا تنتصر؟ من يقول ان العرب مظلومون في هذه البلاد؟ ان القومية العربية تنتصر عندما يتحطم الاستعمار وعندما تتحطم المعاهدات غير المتكافئة عندما تتحطم القيود عندما نسترجع القواعد كقاعدة الحبانية عندما يتحرر الاقتصاد والنقد. عندما تصل القضايا لحد الاغتيالات فهم في خسران سياسي وخلقي ومنطقي وكل شيء وهذه احط الأمور ان الاعتداء علي يزيدني قوة وصبراً وجلداً))**[٩]. ثم يطبق ذلك على ارض الواقع وعلى النحو الاتي:-

١- الجزائر

يمكن تقسيم الموقف العراقي من القضية الجزائرية على مرحلتين: الأولى خلال الحكم الملكي حيث كان ايجابيا معنويا، بسبب الضغط الجماهيري، وماديا كذلك، عندما خصصت الحكومة العراقية مبالغ مالية، جزء منها يوجه لدعم الجزائر، وجزء أخر كان يدفع للجامعة العربية لمساندة القضية الجزائرية. اما المرحلة الثانية فتأتي بعد الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة نظامٍ جمهوريٍ بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، إذ أصبح الموقف العراقي حكومة وشعبا منسجما وأكثر فعالية بجانب الثورة الجزائرية[١٠].

وقفت الجمهورية العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إلى جانب الثورة الجزائرية، واعتبرت القضية الجزائرية قضيتها الوطنية، وعلى هذا الاساس أعلنت عن تصميمها على مواصلة الجهود الرامية إلى توفير المال والسلاح لها من اجل اسناد الثورة الجزائرية ودعمها. وهذا ما تجسد في خطاب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي القاه في ٢ ايلول ١٩٥٨، أمام وفد العمال المنتدب لتمثيل العراق في مؤتمر العمال العالمي، إذ قال **((انكم ستساهمون في نصرة الجزائر الثائرة كما ساهمنا بصرف ٢٠٠.٠٠٠ دينار المجمدة من قبل الحكومة البائدة لنصرة إخوانكم في الجزائر وبعد فقد علمنا من الجهات المختصة بأن الجزائر بحاجة الى مواد غذائية وطبية ولذا فقد اجتمع مجلس الوزراء ليلة البارحة وقرر مساعدة الجزائر بـ(٥٠.٠٠٠) دينار تدفع في اول الشهر القادم من دون علمه بمطلبكم الذي تبغون السفر من ورائه إلى القاهرة لنصرة شعب الجزائر فنصيبكم في أيديكم وستمثلوننا اصدق تمثيل))**[١١].

فكانت الجمهورية العراقية الفتية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، والتي كانت تنتظر الاعتراف الفرنسي بها، أول دولة عربية تعلن اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة، التي اعلن عن تشكيلها في القاهرة في ١٩ ايلول ١٩٥٨[١٢]، بإيعاز وتوجيه من عبد الكريم قاسم نفسه، وهو ما أكده في خطابه في ٢١ أيلول ١٩٥٨، أمام وفد المهندسين العراقيين في وزارة الدفاع، قائلاً: **((سبق وابلغنا السفير العراقي في الجمهورية العربية المتحدة بأن يقدم اعتراف الجمهورية العراقية في أول لحظة يعلن فيها تشكيل حكومة الجزائر وبالفعل كنا أول دولة تعترف بها لتكون حافزاً للدول الأخرى على تقديم اعترافها بالجزائر))**[١٣]. وهذا ما أكده في الخطاب الذي القاه في ٢ آذار ١٩٥٩، بمناسبة حفل تخرج الوجبة الثانية من دورة الضباط الاحتياط الثالثة عشرة، حيث جاء فيه: **((من دواعي سروري أن تكون الجمهورية العراقية أول دولة اعترفت بحكومة الجزائر، ومن دواعي سروري ايضاً، أن يكون العراق أول دولة خصصت في الميزانية مليوني دينار لدعم حكومة الجزائر تدفع اليها سنوياً. ولاشك في أن هذه المبالغ تضاف إلى الاسلحة، وتضاف إلى الإخلاص والجهود التي تكفلها لحكومة الجزائر وأهلها وشعبها))**[١٤].

وعلى الصعيد الدبلوماسي، طالب العراق في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ما بين (١٦ ايلول – ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ و٢٠ شباط – ١٣ اذار ١٩٥٩) بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهو ما يمكن عده حدثا بارزا على الساحة الدولية خلال هذه الفترة، إلى جانب الدعم المادي[١٥].

علاوة على ذلك، رفضت حكومة الثورة، أية مساومة على حساب الوقوف إلى جانب الحكومة الجزائرية، ولذلك قامت برفض عرضين تقدمت بهما الحكومة الفرنسية للاعتراف بالحكم الجديد في العراق، مقابل إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين، منذ أواخر الحكم الملكي وذلك بسبب العدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦[١٦]. واكدت على ضرورة مقاطعة الحكومة الفرنسية سياسيا واقتصاديا وثقافيا والضغط عليها من اجل وقف أعمالها الوحشية في الجزائر، وطرح القضية بكل قوة في هيئة الأمم المتحدة. بل قام العراق بمقاطعة العلاقات الاقتصادية مع فرنسا اعتباراً من ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٨، وناشد الدول العربية، بأن تحذو حذوه، في قطع علاقاتها بفرنسا، من خلال التقدم إلى المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة

بمشروع قرار مقاطعة فرنسا اقتصادياً لإسناد الثورة الجزائرية، فكان موقفاً مهماً جدا من اجل نصرة القضية الجزائرية[١٧].

وقد نقلت صحيفة المجاهد في عددها الـ (٣٣) الصادر في ٨ كانون الاول ١٩٥٨، هذا الخبر للشعب الجزائري في ص٦ مع صورة لقائد الثورة العراقية الزعيم عبد الكريم قاسم بالصيغة التالية: (نقلت وكالات الانباء في يوم ١٩٥٨/١١/١٣ ان حكومة العراق وفي اطار التأييد والمؤازرة اللتين تحيط بهما قضية الجزائر قد قررت وقف كل نشاط اقتصادي وتجاري للفرنسيين في العراق، وطلبت من الموردين والشركات الخاصة التي تعمل لحساب الدولة العراقية أن تمتنع عن ابرام اية عقود جديدة مع الشركات الفرنسية)[١٨]. غير أن هذا المشروع باء بالفشل بسبب عدم تأييد أغلبية الدول العربية الاعضاء في المجلس المذكور[١٩]. وهو ما دفع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الى التساؤل عن اسباب ذلك التخاذل، في خطاب القاه في ٢ آذار ١٩٥٩، أمام دورة ضباط الاحتياط الثالثة عشر، عندما قال: **((قلنا لهم ايها الاخوة، ما بالكم لا تقطعون العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا الباغية وهذه هي السبيل الوحيد لإضعافها وإعطائها درساً بعدم استمرارها على العدوان على شعب الجزائر؟ لم نتمكن من الحصول على جواب مقنع، فخفنا على تفرقة الصفوف، وأخبرت المسؤولين بأن لا يثيروا هذا الأمر وان لا يفرقوا الصفوف، ونحن نعمل ما نريد. أتعلمون ماذا عملنا نحن؟ عملنا بمفردنا، أننا لم نقطع العلاقات الاقتصادية بصورة رسمية ولكننا منعنا كل استيراد من فرنسا، وإن كان هذا العمل فردياً، إنما هو البداية، وكما نقول في الجيش هو الطليعة، فلعل إخواننا يساهمون بذلك بعد هذا))**[٢٠]. لم يكن هذا الخطاب حبراً على ورق بل ترجم على أرض الواقع.

مضى العراق بالتزامه بالقرار الذي تقدم به الى الدول العربية، من خلال المجلس الاقتصادي العربي، وقاطع فرنسا تجاريا واقتصاديا، رغم فشل المشروع عربيا، بسبب عدم تأييد اغلبية الدول العربية الاعضاء في المجلس المذكور. ففي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٩، منع العراق الطائرات الفرنسية من المرور في سماء العراق، ومنع كذلك مرور البضائع الفرنسية عن طريق الترانزيت؛ وقام بمنع الاستثمارات الفرنسية في العراق، وأخضع المعاملات المصرفية والمالية الفرنسية لأحكام المقاطعة[٢١].

غير ان العراق الذي مضى بقرار مقاطعة فرنسا وتكريسه القطيعة السياسية والاقتصادية مع فرنسا قد واجه حملة اعلامية عربية شرسة من قبل بعض الصحف العربية، والمصرية خاصة، مما اضطر الزعيم عبد الكريم قاسم ان يرد بنفسه على تلك الحملات الصحفية في خطابه خلال حفل التخرج لدورة ضباط الاحتياط الثالثة عشر، بالقول: **((من الغريب ان اصحاب الصحف المأجورة في الدول المجاورة قد تهجمت علينا... اننا قوم لا نحتاج الى دعاية ... ومن دواعي سروري ان تكون الجمهورية العراقية اول دولة اعترفت بحكومة الجزائر. ومن دواعي سروري ايضا ان يكون العراق اول دولة خصصت في الميزانية مليوني دينار لدعم حكومة الجزائر تدفع سنويا اضافة الى الاسلحة... انني ابشركم بان الاسلحة التي خصصت للجزائر كانت بدرجة كافية. وقد خصصنا اسلحة اخرى، وسوف نخصص اسلحة اخرى ايضا حتى تتحرر الجزائر ... سوف ندعمها بكل ما اوتينا من قوة، فهذه معاهدنا ومدارسنا العسكرية ومعاهد العلم الاخرى مفتوحة ابوابها امام الجزائريين))**[٢٢].

ان تطور الموقف العراقي الداعم للثورة الجزائرية تتوج بدعوة وزيارة وفد من الحكومة الجزائرية المؤقتة الى بغداد يوم ٢١ نيسان ١٩٥٩، برئاسة فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وعضوية كل من كريم بلقاسم نائب الرئيس والدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد واحمد توفيق المدني وزير الثقافة. كان الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء على رأس المستقبلين في مطار بغداد، والذي استقبل الوفد الجزائري استقبال الابطال. وخلال محادثات الوفد والزيارة بدأ الجانب العراقي بتنفيذ ما وعد به من تقديم المساعدات، فسلم القسط الاول من المساعدة المالية المقررة للثورة الجزائرية من ميزانية الدولة العراقية (٢ مليون دينار عراقي سنويا) وسلم مبلغا قدره (٧٥٠ ألف دينار عراقي) للوفد الجزائري[٢٣].

خصصت الحكومة العراقية "مليوني دينار" مساهمة في هذا المجهود الوطني، ووعدت بالإضافة إلى هذا المبلغ أن تزود "المناضلين" الجزائريين بما يتوفر لديها من سلاح واعتدة تشد في عضد المجاهدين الاحرار وتزيدهم بأساً وقوة للحصول على الحرية والاستقلال، وطرد المستعمر الغاشم من وطنهم. وهذا ما افصح عنه الزعيم عبد الكريم قاسم في الخطاب الذي القاه في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٩، أمام الوفد الرياضي اللبناني، والذي قال فيه: **((لقد خصصنا لهم –** ويقصد هنا الثوار الجزائريين– **ميزانية بمليوني دينار ومنحناهم أكثر من هذه الميزانية**

الخاصة ضمن ناحية أخرى نرسل الأسلحة الحديثة العصرية التي أطلع عليها شخصياً وأجربها قبل أن أرسلها، والذي يقال عن الدبابات والطائرات الحديثة إنها تدك المعاقل والحصون، والاسلحة الحديثة كما يقول المثل ما غلا ثمنه وخف حمله من هذه الاسلحة. كنا نرسل الأسلحة إلى إخواننا وكانت عن طريق البر ثم تذهب عن طريق الجو وما زالت المساعدات تسري إلى إخواننا الجزائريين ونحن مستمرون في ذلك وليس لنا في ذلك فضل لأننا جميعاً إخوان ونريد مساعدة بعضنا بعضاً))[٢٤].

وتعزيزاً للقدرات الدفاعية للجزائر ومكانتها العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي، وافق مجلس الوزراء على اهداء اسلحة واعتدة إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة تضمنت بنادق تشيكوسلوفاكية الصنع واعتدة مختلفة ضد الدبابات، واعتدة مقاومة للطائرات، وقاذفات ضد الدبابات وغيرها من الاسلحة والاعتدة التي بلغت قيمتها(٣٢) الفاً و(٢٩١) دينار و(٦٩٦) فلساً[٢٥].

وبمناسبة ذكرى مرور عامين على تأسيس حكومة الجزائر المؤقتة، توجه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الى ابناء الشعب العراقي بضرورة المساهمة في مواصلة دعم ونصرة الجزائر ماديا ومعنويا، في خطابه أمام اتحاد الأدباء العراقيين، في ٩ أيلول ١٩٦٠، والذي دعا فيه العراقيين الى التبرع لمساندة ومناصرة الجزائر في قضيتها، قائلاً: **((وبمناسبة هذا الاسبوع، ايتها الاخوات وايها الإخوان أنني أدعو الشعب العراقي للمساهمة الجدية في القلم والفكر والمال خلال هذا الاسبوع وبعد هذا الاسبوع لنصرة وعون الجزائر ولنؤيد القول بالعمل والفعل. فعليكم اخواتي واخواني بفتح حملة من التبرعات إلى شعب الجزائر، والتبرعات الشعبية بالإضافة إلى التبرعات وإلى الواجب الذي تبنته الجمهورية العراقية الخالدة لدعم الجمهورية الجزائرية الخالدة، عليكم أخواتي واخواني باتخاذ الخطوات اللازمة لافتتاح حملة من التبرعات تساعد اخواننا في الكفاح في الجزائر فهم بحاجة إلى العون والمال والارزاق والمواد))**[٢٦].

فأصبحت الجماهير تقوم بمظاهرات واحتجاجات متكررة من اجل التعبئة المعنوية للشعب الجزائري، كما خصصت الحكومة العراقية العشر دقائق الأولى في المدارس لتدريس القضية الجزائرية والتذكير بها، في الوقت الذي كانت إذاعة بغداد تبث برنامجا يوميا حول الثورة لمضاعفة تدعيم وتعبئة الشعب العراقي والعربي للوقوف بجانب إخوانهم الجزائريين[٢٧]. وفي

أواخر كانون الثاني ١٩٦٠، ارسلت الحكومة العراقية مواد غذائية وألبسة إلى اللاجئين الجزائريين في تونس[٢٨].

وعندما تم التوقيع على اتفاقية ايفيان[٢٩] في ١٩ اذار ١٩٦٢، وإقرار وقف إطلاق النار، وإقرار مرحلة انتقالية وإجراء استفتاء تقرير المصير في الجزائر، صرح رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، ليعلن لوكالة الانباء العراقية، عن وعود جديدة لمساندة الحكومة الجزائرية، قائلاً: **((الجمهورية العراقية التي وقفت بجانب الجزائر قبل المفاوضات، وخلالها تعلن بأنها بجميع امكانياتها وطاقات شعبها سوف تقف دائماً مع الشعب العربي في الجزائر ومع كل شعب عربي يكافح الاستعمار في سبيل حريته واستقلاله بجميع الحالات والظروف، وان كل قرار أو موقف تتخذه الحكومة الجزائرية المؤقتة لخير الشعب الجزائري الشقيق سيكون موضع تأييده المطلق وتأييد ابناء الشعب في العراق الذين يقدرون الخطوات الجريئة للحكومة الجزائرية المؤقتة وشعبها البطل. اننا نحذر إخواننا في الجزائر في هذه المرحلة الدقيقة من غدر الاستعمار وعليهم اتخاذ الحيطة والحذر، وان لا هوادة مع الاستعمار مطلقاً حتى يتم تحرير وطنهم وحتى يتمتع الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال))**[٣٠]. وعند اقتراب موعد اجراء الاستفتاء في الجزائر اجتمع مجلس الوزراء العراقي وقرر في ٢٥ حزيران ١٩٦٢، تأسيس سفارة للجمهورية العراقية في الجزائر فور اعلان استقلالها، تماشياً مع مساندة الجزائر ونصرتها في جميع الاحوال والظروف التي تدعم استقلالها وسيادتها[٣١].

ولم يقتصر الدعم العراقي للجزائر على الحكومة الجزائرية المؤقتة وجهودها في محاربة الاستعمار الفرنسي، بل امتد الى ذوي الشهداء من ابناء الجزائر ايضا، تبرع مجلس السيادة ومجلس الوزراء العراقي بمبلغ قدرة (١٥٠٠) دينار يدفع إلى لجنة التبرعات لأبناء شهداء الجزائر، كما تقرر الموافقة على الاكتتاب العام لجمع تبرعات بمقدار (١٥٠) الف دينار لنصرة الجزائر، والموافقة على تبرعات اخرى بمبلغ قدره (١٧.٥٠٠) دينار تصرف من وزارتي المالية والمعارف، فضلاً عن (١٥٠٠) طن من الحنطة تصرف من وزارة المالية، وقيام وزارة الصحة العراقية بصرف ادوية واطعمة و(٤٠٠٠) بطانية ومواد أخرى للجزائر، تنفيذاً لأمر رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم[٣٢].

وعلى الصعيد الثقافي فَتحت الحكومة العراقية جامعة بغداد والمعاهد العراقية الاخرى، امام الطلبة الجزائريين، حتى اصبح عددهم في عام ١٩٦٢، (١٢٠) طالباً، كما ارسلت وزارة الارشاد ريع بيع الكتب التي تطبعها في العراق، مثل (مأساة الشعب الجزائري) و(حالة العمال الجزائريين في فرنسا) إلى الحكومة الجزائرية للاستفادة منها مادياً[٣٣].

لقد كان التأييد العراقي للجزائر جديا وملتزما، وكانت نتائجه ملموسة ومؤثرة ايجابيا على مسار الثورة الجزائرية، باعتراف القيادات الجزائرية التي عايشت المساعدات المادية والعسكرية والمواقف السياسية والدبلوماسية داخل وخارج الوطن العربي[٣٤]. فكان العراق أول بلد عربي يعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وفي مقدمة الدول العربية سياسيا ودبلوماسيا في العمل على تدويل القضية الجزائرية، كما اقترن تأييد حكومة العراق الجمهوري بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم الدبلوماسي للقضية الجزائرية، بالدعم العسكري والدعوة لاستمراريته كخيار محتوم وضمانه لانتصار حرب التحرير، واستعماله وسيلة ضغط دبلوماسية من اجل تعبئة الرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية، وكان للنشاط الدبلوماسي العراقي على مستوى العلاقات الثنائية دورٌ فعالٌ لمساندة القضية الجزائرية وقضايا التحرر في الوطن العربي.

٢- فلسطين:

وبصدد القضية الفلسطينية فإن الزعيم عبد الكريم قاسم كثيرا ما كان يؤكد دعمه لفلسطين، ودعا في لقاءه بياسر عرفات[٣٥] في ٣ اب ١٩٥٨، الى الكفاح من اجل الاستقلال والالتزام بقرارات الامم المتحدة وطريقة حل القضية الفلسطينية وقال لياسر عرفات ان فلسطين كانت وراء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في العراق[٣٦]. ومما كان يدعم ذلك التوجه، الدور والدعم الكبير الذي قام به الزعيم، فقد قدمت الجمهورية العراقية للقضية الفلسطينية دعماً كبيراً، ولكن من رؤية مختلفة عن باقي الدول العربية.

وهذا ما أظهره رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عندما دعا إلى بعث الكيان الفلسطيني وتشكيل "الجمهورية الفلسطينية الخالدة" في خطاب القاه في ١٥ كانون الاول ١٩٥٩، بمناسبة افتتاح المؤتمر الطبي الاول في قاعة الشعب فقال: **((أنني أنادي دوماً ان فلسطين لا يرجعها الا أهلها لقد قامت المملكة الاردنية الهاشمية على حطام فلسطين وقامت دولة مصر حينذاك واغتصبت جزء آخر من أرض فلسطين كما اغتصب شذاذ الآفاق من أرض الوطن القسم**

الوسطي من أرض فلسطين وقد انمحى اسم فلسطين أين هي؟ كان الأجدر بهؤلاء بدلاً من أن يبنوا لهم عروشاً زائفة كاذبة مزيفة تأتمر بأمر الاستعمار، وبدلاً من أن يغتصبوا ذلك كان الأجدر بهم أن ينادوا بتشكيل دولة فلسطينية يحكمها اهلها ونحن من ورائهم نسندهم ونساندهم بكل قوة واخلاص، كما نسند الجزائر في الوقت الحالي، إن فلسطين العربية لا تسترجع مالم تقم دولة عربية من أهل فلسطين تعلن حكومة فلسطينية تضم جميع الاجزاء السليبة من أرض فلسطين ويحكمها أهلها بدلاً من أن يكونوا مشردين))[٣٧].

ثم دعا الزعيم عبد الكريم قاسم الفلسطينيين إلى أن يباشروا بتنفيذ فكرة "الجمهورية الفلسطينية الخالدة"، على غرار شعار الجمهورية العراقية الخالدة، وأوضح أنه قد أعد لهم العدة والمال والسلاح لمساندتهم، وذلك في خطاب القاه في ٢١ كانون الاول ١٩٥٩، بمناسبة وضع الحجر الأساس لمدينة قاسم للضباط، قائلاً: **((لقد مضى زمن المخدرات التي كانت وسيلة لتخدير الشعب العربي وتخدير سكان هذه البلاد، لقد مضى على حوادث فلسطين أحد عشر عاماً وما زال أبناء فلسطين حتى هذه اللحظة مشردين لاجئين لا وطن لهم ولا كيان وهم دائماً موضع المساعدة وموضع الانتظار لعطف الآخرين، أننا مسؤولون أمام الله وأمام التاريخ إن لم نأخذ بيد أبناء عمومتنا، أبناء وطننا، أبناء الوطن العربي الكبير، لقد شرد هؤلاء من ديارهم بسبب عدوان العصابات الصهيونية عليهم واقتطاع جزء كبير من وطنهم وبسبب اعتداء اللصوص الآخرين على وطنهم، فهناك لص كبير خارجي وهناك لصان من أهل الدار**– في اشارة الى الاردن ومصر–، **ان قضية فلسطين لا تحل الا بالعدل بين أهلها وتشكيل دولة فلسطينية تضم الاجزاء السليبة للص الكبير واللصين الآخرين، فهذه الدولة الفلسطينية سوف نساعدهم بالمال والرجال وبالسلاح وبكل ما نملك))**[٣٨]. ويبدو من الواضح في هذه الخطابات، اتهام عبد الكريم قاسم الصريح لكل من مصر والاردن، ووصفهما باللصين من اهل الدار، في اشارة واضحة حيناً وضمنيه، حيناً اخر، الى تناقض سياسات تلك الدول على ارض الواقع، مع سياستها المعلنة تجاه القضية الفلسطينية خصوصاً، وقضايا التحرر العربي الاخرى، عموماً.

في حين عمل عبد الكريم قاسم على ترجمة مفردات خطبه وتطبيقها على ارض الواقع عملياً، حيث أصدر في ٢٧ آذار ١٩٦٠ قانون رقم (١٠٢) القاضي بتشكيل (جيش التحرير الفلسطيني)[٣٩]. وعلى اثر ذلك دعا رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ابناء فلسطين للالتحاق

بالدورات التدريبية في الكليات العسكرية في بغداد، في خطاب القاه في ٢٨ آذار ١٩٦٠، بمناسبة عيد الفطر المبارك، حينما قال: ((**نادينا إخواننا أبناء فلسطين للالتحاق بالدورات التدريبية التي تفتح بين اخوانهم، تفتح بينكم في بغداد لتدريب إخوانكم، وأن هؤلاء الاخوان سوف يصولون ويجولون في بلادهم وسوف تسترجع حتماً**))[٤٠].

وفي ١٦ نيسان ١٩٦٠، التحقت الوجبة الاولى من ابناء فلسطين في دورة الاحتياط في كلية الضباط الاحتياط، وفي ١٥ ايار من ذات العام، تم تشكيل فوج التحرير الفلسطيني الأول، والحق بالفرقة الخامسة لغرض الاستمرار على تدريبه وتنظيمه. وقد تخرجت الوجبة الأولى من الجنود الفلسطينيين في ١١ أب ١٩٦٠[٤١].

وفي ١٥ آب ١٩٦٠، تم تخريج الوجبة الاولى من جيش التحرير الفلسطيني، وبهذه المناسبة التي تزامنت مع تخرج الوجبة الثانية من دورة الاحتياط الرابعة عشر، خاطب عبد الكريم قاسم الخريجين قائلاً: ((**لقد تخرج هذا اليوم حوالي مائة وتسعة وتسعين تلميذاً من ابناء الجمهورية العراقية الخالدة، لينخرطوا مع إخوانهم في خدمة الجيش، وقد تخرج اثنان وستون تلميذاً من إخواننا ابناء فلسطين، لينخرطوا ويندمجوا في جيش التحرير الفلسطيني... واننا نحن إخوانهم ابناء الدول العربية سند لهم، وسوف نساعدهم ونظل نساعدهم بالمال والسلاح والجهود والرجال، وبكل ما نملك حتى تتحرر هذه الارض المقدسة**))[٤٢].

ليس هذا وحسب، بل الحق جيش التحرير الفلسطيني بوزارة الدفاع وارتبطت قيادته بالقائد العام للقوات المسلحة، وخصص لهم ميزانية تصرف من وزارة الدفاع[٤٣]. وبهذا يعد الزعيم عبد الكريم قاسم أول زعيم عربي يطالب بتأسيس منظمة فلسطينية عسكرية تقوم بأعمال فدائية، ويطالب بدعمها من البلدان العربية، واتخذ من اجل ذلك الخطوات التنفيذية بصددها، حيث تعهد بتدريب الفلسطينيين في المعاهد والمعسكرات التابعة للجيش العراقي، وكان أول من اقترح تأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، التي كانت تحت حكم الأردن، ومن قطاع غزه، الذي كان تحت حكم مصر (الجمهورية العربية المتحدة).

أما المساعدات المالية التي قدمها العراق للقضية الفلسطينية فهي عديدة، فقد منح رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين محمد امين الحسيني[٤٤] مبلغ قدره (١٢٠) الف دينار في آب ١٩٥٩، وكذلك مبلغ قدره (٥٠) ألف ليرة لبنانية في ٩ حزيران ١٩٦٠، وقرر مجلس الوزراء

العراقي في ٦ آب ١٩٦٠، تخصيص مبلغ قدره (٢٤٠) الف دينار سنوياً إلى الهيئة العربية العليا لفلسطين، على أن يدفع بقسطين والنظر في زيادته عند الاقتضاء[٤٥].

وقدمت الحكومة العراقية مساعدات مادية كبيرة ومخصصات مالية للاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في العراق، وكانت مصاريف الدراسة في المدارس والجامعات ودور المعلمين والمدارس المهنية والبعثات، تتكفل بها وزارة المعارف العراقية[٤٦].

وسعت الحكومة العراقية لتوفير السكن الملائم والصحي لهم، فعمدت وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية إلى تشييد (١٤٠) داراً للاجئين الفلسطينيين في العراق، في مدينة السلام، وقامت بتوزيعها عليهم، في حين عمدت إلى تأجير دور عصرية للباقين منهم، وتولت دفع مخصصات شهرية لهم[٤٧]. وتكشف وثائق وكالة الاستخبارات الامريكية، قائمة استخبارات الرئيس المصنفة جزئيا، سري للغاية (Top Secret)، في ٢٠ حزيران ١٩٦١، والتي تمت المصادقة عليها للنشر في ٤ ايار ٢٠١٥، نقلاً عن وزير الخارجية العراقي هاشم جواد[٤٨] قوله، في اطار انتظار الرئيس الامريكي جون ف. كيندي(Johm F. Kennedy) الرد من قبل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم على رسالة بعث بها اليه، ان رئيس الوزراء – عبد الكريم قاسم – لن يرد لان الرئيس كيندي لا علاقة له بالمشكلة الفلسطينية، وان رسالته تعد تدخلاً في شؤون الشرق الأوسط[٤٩].

٣- عُمان:

أولت الحكومة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اهتماماً كبيراً بالقضية العمانية[٥٠]، وقد تمثل موقف العراق فيما قدمه من دعم للقضية في كافة المجالات المادية والعسكرية والثقافية والاعلامية. فبالنسبة للجانب المادي أخذت الحكومة العراقية على عاتقها تحمل جزء يقدر بـ(٢٥٠) دينار من نفقات ممثل إمامة عمان في نيويورك، وقد خصص مجلس الوزراء (٥) الاف دينار لمساعدة عمان[٥١]. كما قامت الحكومة العراقية بأرسال الأسلحة إلى الثوار العمانيين من خلال الطائرات العسكرية العراقية التي كانت مكلفة بنقل المساعدات العسكرية إلى الثوار الجزائريين عبر ليبيا، وبنقل الاسلحة والاعتدة التي تبرعت بها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثوار العمانيين من دمشق إلى مطار البصرة خلال رحلة عودتها، حيث يتسلمها ممثلو الثورة العمانية في البصرة وتنقل بحراً إلى عمان، وايضاً فتحت الحكومة العراقية معسكرات

لتدريب الثوار العمانيين في البصرة على الاسلحة التي قدمتها لهم الحكومة العراقية كمساعدات للثوار[٥٢].

أما موقف رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم من القضية العمانية فقد كان واضحاً جداً من خلال اندفاعه في خطبه وتصريحاته التي كان يؤكد من خلالها على مد يد العون للثورة العمانية، ومن هذه الخطب، خطاب القاه في ٢٥ نيسان ١٩٦٠، في حفل اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في ذكرى اعلان باندونغ، قال فيه: ((**إننا تحدينا الاستعمار، وطلبنا إخواننا من عمان ليكونوا بيننا فنتمكن من الاطلاع على آرائهم ونتداول الرأي معهم لإيجاد مقتل صائب للاستعمار، وكذلك كان القصد من طلب إخوانكم في عمان والجبل الأخضر ليطلعوا وليتحسسوا بأن لهم أخوة يساعدوهم في نضالهم من اجل التحرر والقضاء على الاستعمار، ونحن في وضع نتمكن به من مساعدتهم، وليعلم المستعمر أن الشعوب العربية في الوطن العربي والشعوب الأخرى التي تناضل من اجل الحرية ان هي الا صديقة معنا ونحن اصدقاؤهم، ونحن في عونهم**))[٥٣].

وفي ٢٩ نيسان ١٩٦٠، القى الزعيم عبد الكريم قاسم خطاباً آخر بمناسبة عيد العمال العالمي، أعلن فيه عن دعم العراق للثورة العمانية قائلاً: ((**وهذه عمان وهؤلاء رجالها بيننا، إننا نحتضنهم وسوف نساعدهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بكل ما نملك حتى تتحرر أوطانهم ويرجع الحق إلى اهله، وإننا لا نطلب ولا نبغي غير الحق لنا ولإخواننا**))[٥٤].

فخصصت الحكومة العراقية ربع مليون روبية دعماً للثورة العمانية، وكذلك أرسلت أسلحة إلى ثوار عمان بواسطة الطائرات عن طريق المملكة العربية السعودية، حيث تم نقل (١٨) وجبة سلاح إلى عمان خلال الفترة من ١٤ آب إلى ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٠[٥٥].

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠، القى الزعيم عبد الكريم قاسم خطاباً بمناسبة افتتاح المؤتمر الثاني لنقابة عمال ومستخدمي صناعة النفط في الجمهورية العراقية، أكد فيه على مساندة عمان فقال: ((**اننا لا ننسى أختنا عمان، اننا نناضل في سبيل عمان ونناضل من اجلها وليعلم المستعمر وليعلم الاستعمار، اننا وراء عمان حتى تتحرر، ان الاسلحة والمعدات تجرى إلى الشعب العماني من الجمهورية العراقية الخالدة، اننا وراء الاستعمار، وسوف نقصم**

ظهر الاستعمار ونحرر ونساعد ونساهم في تحرير الشعب العربي اينما كان، اننا نساعدهم بالمال والسلاح والخطط ونساعدهم في الجهود السياسية المثمرة))[٥٦].

وفي ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠، تخصيص ربع مليون روبية أخرى إلى عمان لغرض الاستمرار في دعم الثورة في عمان[٥٧].

وفي مجال الدعم الثقافي لإمامة عمان، لجأت الحكومة العراقية إلى فتح مدارسها لقبول عدد غير محدد من الطلبة العمانيين، وفي مختلف مستويات الدراسة، وقامت وزارة الارشاد ببث برنامجٍ إذاعيٍ بأسم (صوت عمان) عبر اثير الاذاعة العراقية، ونشرت بعض الكتب التي لها دور كبير في التعريف بالقضية العمانية، مثل كتاب (قضية عمان)، وكتاب (المسألة العمانية) وكتاب (كفاح عمان)[٥٨].

مما تقدم يتضح أنَّ خطب الزعيم عبد الكريم قاسم لم تكن مجرد شعارات رنانة لكسب أكبر عدد ممكن من الجماهير سواء في داخل العراق أو خارجه، بل كان صادقاً ومؤمناً بقضايا التحرر العربية، ولهذا نجد لخطبه تجسيدا فعلياً على ارض الواقع، وهذا مما يؤكد بأن عبد الكريم قاسم كان قومياً بامتياز ولم يكن شعوبياً كما اتهمه البعض.

الهوامش

(١) عماد خلف جري، سياسة العراق الخارجية تجاه امن الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، ص١٢٩.

(٢) جمال عبد الناصر: ولد عام ١٩١٨ في الإسكندرية من أسرة تنتمي الى بلدة بني عامر بأسيوط، فنشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٧، وأصبح ضابطاً، فعين بسلاح المشاة بأسيوط، درس في كلية الأركان ثم عمل مدرساً فيها، أشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، شارك في تنظيم الضابط الأحرار الذي أسقط الحكم الملكي في مصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢، وفي عام ١٩٥٤ تقلد منصب رئيس الجمهورية، وفي ١٩٥٦ قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وفي عام ١٩٥٨ قامت اول جمهورية عربية متحدة بين مصر وسوريا بقيادته، توفي في عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، ط٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٧٥.

(٣) ثورة عام ١٩٥٨، في العراق، نقلا عن :

http://www.moqatel.com/openshare.Behoth

(٤) المصدر نفسه، الفصل الخامس: نتائج الثورة وتأثيراتها.

(٥) والديمار غولمان (١٨٩٩ – ١٩٨٠) موظف في وزارة الخارجية، سفير مفوض فوق العادة للولايات المتحدة في بولندا (١٩٤٨ – ١٩٥٠)، سفير مفوض فوق العادة في جنوب افريقيا للفترة (١٩٥١ – ١٩٥٤)، عين سفيرا مفوض فوق العادة في العراق (٢ تموز ١٩٥٤ – ١٤ كانون الأول ١٩٥٨)، بعد انهاء عمل البعثة في بغداد، وكان قد قدم أوراق اعتماده ومن ثم اصبح المدير العام لوزارة الخارجية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، ولغاية ٣ كانون الثاني١٩٦١. للمزيد ينظر:

Unite states of America, Department of state, office of the Historian, https://history.state.gov

(٦) دوايت دافيد ايزنهاور: (١٤ تشرين الأول ١٨٩٠ – ٢٨ اذار ١٩٦٩)، هو سياسي وجنرال أمريكي شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١. وكان قائدا عاما في جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وقائدا أعلى لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٣، وهو المهندس الرئيسي لاجتياح الحلفاء لأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، والذي أفضى في المحصلة إلى هزيمة ألمانيا النازية. ثم أصبح رئيساً لأركان جيش الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٥ – ١٩٤٨، ثم اعتزل الخدمة العسكرية ودخل سباق الرئاسة عام ١٩٥٢ عن الحزب الجمهوري وحقق نصرا ساحقا على المرشح الديمقراطي أدلاي ستيفنسون، وكان آيزنهاور أول رئيس

أمريكي يخضع للتعديل الدستوري الثاني والعشرين والذي حدد حكم الرئيس بفترتين فقط. انتصر آيزنهاور على ستيفنسون مجددا في انتخابات عام ١٩٥٦. اعتبرت رئاسته فترة هادئة على الصعيد الخارجي، مع ذلك فقد ارتبط اسم إيزنهاور بالشرق الأوسط، والعالم العربي، من خلال المبدأ المعروف باسمه، وهو مبدأ إيزنهاور. للمزيد من المعلومات ينظر: أدوار زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة حتى يومنا هذا، دار حكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص٢٣٥-٢٤٣.

(٧) المصدر نفسه، الفصل الثاني: العوامل الأساسية التي أثرت في ثورة ١٩٥٨.

(٨) المصدر نفسه، ثورة عام ١٩٥٨ في العراق.

(٩) جريدة الثورة، ع٢٩٩، في تشرين الثاني ١٩٥٩.

(١٠) هاجر قحموش، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المحافل الدولية – منظمة الامم المتحدة نموذجا، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢– ٢٠١٣، ص٣٣.؛ اسماعيل دبش، السياسات العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤– ١٩٦٢، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٨٩-٩٢.

(١١) جريدة الجمهورية، ع ٤١، في ٣ ايلول ١٩٥٨.

(١٢) هاجر قحموش، المصدر السابق، ص٣٣.

(١٣) جريدة الجمهورية، ع ٥٧، في ٢٢ أيلول ١٩٥٨.

(١٤) جريدة الرأي العام، ع ١٠٢ في ٣ آذار ١٩٥٩؛ جريدة الزمان، ع ٦٤٨٥ في ٣ آذار ١٩٥٩.

(١٥) هاجر قحموش، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٦) قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٤٦؛ نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨ -١٩٦٣)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٦٤.

(١٧) هاجر قحموش، المصدر السابق، ص٣٤ ؛ قحطان أحمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٢٤٦؛ نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص٦٤.

(١٨) نقلا عن : عبد الكاظم العبودي، ثورة ١٤ تموز وثورة الجزائر، ملاحق جريدة المدى اليومية، تاريخ النشر: الأحد ١٨ تشرين الاول ٢٠١٥،

http://www.almadasupplements.com/index.php

(١٩) هاجر قحموش، المصدر السابق، ص٣٤؛ قحطان أحمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٢٤٦؛ نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص٦٤.

(٢٠) جريدة الزمان، في ٣ آذار ١٩٥٩؛ جريدة الرأي العام، في ٣ آذار ١٩٥٩.

(٢١) قحطان أحمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٢٢) جريدة الزمان، في ٣ آذار ١٩٥٩؛ جريدة الرأي العام، في ٣ آذار ١٩٥٩ ؛ عبد الكاظم العبودي، ثورة ١٤ تموز وثورة الجزائر، المصدر السابق.

(٢٣) نقلا عن: عبد الكاظم العبودي، ثورة ١٤ تموز وثورة الجزائر، المصدر نفسه.

(٢٤) خزنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤- ١٩٦٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣،ص١٤٤.

(٢٥) جريدة الثورة، ع ٣١٩، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، ع ١٥٢٣، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٢٦) وزارة الارشاد مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لعام، ١٩٦٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦١، ص٣٨٦.

(٢٧) هاجر قحموش، المصدر السابق، ص٣٤.

(٢٨) خزنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٢٩) بدأت هذه المفاوضات بمدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية يوم ١٨ ايار ١٩٦١، ثم توقفت في ١٣ حزيران، ثم إستؤنفت يوم ٢٠ تموز من السنة نفسها لتتوقف بعدها، ويرجع ذلك إلى نشاط منظمة الجيش السري الفرنسي"OAS"، الحاقدة على الجزائر ومحاولة هذه المنظمة إحباط وإفشال المفاوضات قبل وقوعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين الجانبين الجزائري والفرنسي في العديد من القضايا. وأمام إصرار كل طرف على رأيه أعلن الجانبان عن توقيف المفاوضات، وعودة كل وفد إلى حكومته لمواجهة الموقف على ضوء ما تم بحثه من موضوعات. وفي ٢ تشرين الاول ١٩٦١ سلم ديغول في مؤتمر صحفي بضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وعلى أساس استقلال الجزائر بما فيها الصحراء، فبدأت مفاوضات ايفيان الثانية في ٦ اذار ١٩٦٢ بين يوسف بن خدة ولويس جوكس فتوصل الجانبان إلى اتفاق عام وشامل لجميع المشاكل بين فرنسا والجزائر ووقع على اتفاقية وقف إطلاق النار في ١٩ اذار/ مارس ١٩٦٢، وأصبحت نافذة المفعول في الساعة الواحدة من ظهر يوم ١٩ اذار ١٩٦٢ في جميع أنحاء الجزائر. انظر: بن يوسف

بن خده، اتفاقيات إيفيان – اخر حرب التحرير في الجزائر، ترجمة: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص١٢٠– ١٢١.

(٣٠) جريدة الثورة، ع ٨٥٤، في ١٩ آذار ١٩٦٢؛ جريدة البلاد، ع ٦٣٦١، في ١٩ آذار ١٩٦٢.

(٣١) د. ك. و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦٢، رقم القرار (٦)، في ١٩٦٢/٦/٢٥.

(٣٢) المصدر نفسه، رقم القرار (٦)، في ١٩٦٢/١٠/٢٢.

(٣٣) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣٤) وعبر عن ذلك فرحات عباس بقوله : "زيارتنا للعراق الشقيق تعتبر نصرا كبيرا للقضية الجزائرية، حكومة العراق أدت واجبها كاملا، وعلى الخصوص فيما كانت قد تعهدت به إلينا". نقلا عن: هاجر قحموش، المصدر السابق، ص٣٤–٣٥.؛ اسماعيل دبش، المصدر السابق، ص٩٨.؛ عبد الكاظم العبودي، ثورة ١٤ تموز وثورة الجزائر، المصدر السابق.

(٣٥) ياسر عرفات: ولد في القدس عام ١٩٢٩ اجبر على الخروج منها هو ووالده الى مخيمات اللاجئين، كون هو وزملائه اول نواة لحركة فتح في جامعة القاهرة في عام ١٩٥٩، واهتم باللاجئين ومشاكلهم وعملوا سراً في دول عربية عديدة لاسيما في الكويت، بعد عام ١٩٦٧ بدأوا بتوسيع عملهم السياسي بين سكان اللاجئين وبعد عام عين ياسر عرفات من قبل المجلس الوطني رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٦٩، توفي عام ٢٠٠٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٨١–٣٨٣)

(٣٦) ابراهيم خليل العلاف، ابراهيم خليل العلاف، سياسة الزعيم عبدالكريم قاسم الخارجية ١٩٥٨ – ١٩٦٣، مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف، الاحد / ٣١ مايو – أيار ٢٠١٥،

http://www.allaffblogespotcom.blogspot.com.

(٣٧) جريدة الثورة، ع ٣٣٤، في ١٦ كانون الاول ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، ع ١٥٣٨، في ١٦ كانون الاول ١٩٥٩.

(٣٨) جريدة الثورة، ع ٣٣٩، في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، ع ١٥٤٣، في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٩.

(٣٩) الوقائع العراقية، ع ٤٠٣، في ٢٩ آب ١٩٦٠.

(٤٠) ولد في القدس ودرس فيها ثم هاجر الى القاهرة عام ١٩١٣ وله نشاطات سياسية عديدة منها مشاركته في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وكان له نشاط سياسي واسع في فلسطين اثناء ثورة البراق (١٩٢٨- ١٩٣٠) وكذلك في المؤتمر الإسلامي الذي عقد عام ١٩٣١، وثم الثورة الفلسطينية الكبرى، وكان يتمتع بشخصية دينية وسياسية فذة مما مكنه من امتلاك علاقات طيبة مع ساسة بقية الدول الأخرى لاسيما العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، ط٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٣٥.

(٤١) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٦٠، ص١٠٩- ١١٠.

(٤٢) فلاح محمود خضر البياتي، الحلول السياسية للقضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الفترة ١٩٤٨- ١٩٦٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص١٣٧.

(٤٣) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٦٠، ص٣٥١- ٣٥٢.

(٤٤) هاشم جواد:- ولد في بغداد عام ١٩١١، اكمل الدراسة الثانوية عام ١٩٢٨، تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت، عين ممثلاً دائماً للعراق في الامم المتحدة عام ١٩٥٦، عين في ديوان وزير خارجية العراق (٩ شباط ١٩٥٩ – ٨ شباط ١٩٦٣)، عين سفيراً للامم المتحدة في بيروت، قتل عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر: علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق ١٩١١- ١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٣؛ محمود فهمي درويش وأخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١، ص٢٩٥؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٢٩٣.

(٤٥) مؤيد شكر محمود، الدور الوطني لعبدالكريم قاسم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، رسالة (دبلوم العالي في الثقافة والحضارة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص٦٢؛ ابراهيم العلاف، سياسة الزعيم عبد الكريم قاسم الخارجية ١٩٥٨-١٩٦٣، المصدر السابق.

(٤٦) كريم مطر حمزة الزبيدي، المفتي محمد أمين الحسيني وآثره في السياسة العراقية، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٤٧) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص٧٦.

(٤٨) وزارة الارشاد، ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، بغداد، ١٩٦٠، ص٩٧؛ يونس طه دورين، الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص١٩٦.

(49) The President's Intelligence Checklist، 20 June 1961،For The President Only - Top Secret، Declassified in part-Sanitized Copy Approved for Release 4/5/2015، CIA-RDP79T00936A000100030001-2

(٥٠) القضية العمانية (١٩٥٥ – ١٩٥٧): شهدت العلاقات بين سلطة مسقط امامة عمان استقراراً نسبياً استمر اكثر من ٣٠ عاماً، وذلك منذ عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٥٤، فقد نظمت هذه الاتفاقية العلاقة بين الساحل والداخل العماني مع عدم وجود حدود سياسية بين الطرفين، فقد كانت الحدود معترفاً بها من الجانبين، الا ان العلاقات توترت بعد الحرب العالمية الثانية بسبب عدة عوامل منها قضية التنقيب عن النفط، اذ كان لكل من الامام والسلطان الرغبة في السيطرة على حقول النفط المستقبلية، ومطالبة المملكة العربية السعودية بواحة البريمي، وجاءت وفاة الامام محمد بن عبدالله الخليلي في أيار ١٩٥٤ لتزيد من حدة التوتر خاصة وان السلطان سعيد بن تيمور كان يتوق الى ان يخلف امام عمان، بيد ان العمانيين تمسكوا برفضهم قبول احد افراد اسرة البو سعيد اماماً لهم وانتخبوا غالب بن علي الهنائي اماماً على عمان، فكان انتخاب غالب بن علي نقطة تحول في العلاقات السياسية بين السلطنة والامامة، فان الامام الجديد اخذ يعمل على تأكيد استقلال عمان الداخل عن مسقط، واعلن عدم مشروعية التنقيب عن النفط في المناطق التابعة للامامة، كما قام بتقديم طلب انضمام عمان لجامعة الدول العربية، الا ان سياسة الجديدة التي اتبعها الامام غالب بن علي لم تكن لتستهوي السلطان سعيد بن تيمور، وفي ١٥ كانون الأول ١٩٥٥ تحركت قوات السلطنة الى نزوة عاصمة الامامة فحتلتها، وباحتلال نزوة انسحب الامام الى الجبل الأخضر ليواصل قتاله ضد قوات السلطان، وفي نهاية عام ١٩٥٥ زحفت قوات السلطنة الى مدينة الرستاق واجبرت واليها طالب بن علي

على مغادرتها الى المملكة العربية السعودية، اما الامام غالب بن علي فقد التجأ الى قريته في (بلد سيت) قرب خافت، حيث سمح له السلطان بالبقاء هناك بشرط عدم مغادرتها، وعند عودة الثوار لاحقاً عام ١٩٥٧ الى النشاط وتحصنهم بالجبل الأخضر. تمكن السلطان من محاصرتهم بمساعدة القوات البريطانية ونجح في اخراجهم عام ١٩٥٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: باسمة عبدالعزيز عمر العثمان، العراق والتطورات السياسية في سلطنة عمان (١٩٥٤– ١٩٦٨م)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٣٨ – ٤٣.

(٥١) باسمة عبد العزيز عمر العثمان، العراق والتطورات السياسية في سلطنة عمان (١٩٥٤– ١٩٦٨م)، المصدر السابق، ص٦٤.

(٥٢) يونس محمد الذرب، تاريخ ودور البعثات العسكرية العراقية التدريبية إلى الدول العربية ١٩٤٠– ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٥٢.

(٥٣) جريدة البلاد، ع ٥٧٩٤، في ٢٧ نيسان ١٩٦٠.

(٥٤) جريدة البلاد، ع ٥٧٩٧، في ٣٠ نيسان ١٩٦٠.

(٥٥) لازم لفته ذياب المالكي، المعارضة السياسية في سلطنة عمان ١٩٥٥– ١٩٧٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٦٩.

(٥٦) مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٦٠، ص٤٢٩– ٤٣٠.

(٥٧) قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٥٨) باسمة عبد العزيز عمر العثمان، المصدر السابق، ص٦٦– ٦٧.

المصادر

١. ابراهيم خليل العلاف، سياسة الزعيم عبدالكريم قاسم الخارجية ١٩٥٨ – ١٩٦٣، مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف، الاحد / ٣١ مايو – أيار ٢٠١٥.
٢. أدوار زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة حتى يومنا هذا، دار حكمة، لندن، ٢٠٠٦.
٣. اسماعيل دبش، السياسات العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤– ١٩٦٢، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٩.
٤. باسمة عبد العزيز عمر العثمان، العراق والتطورات السياسية في سلطنة عمان (١٩٥٤– ١٩٦٨م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠١.
٥. بن يوسف بن خده، اتفاقيات إيفيان – اخر حرب التحرير في الجزائر، ترجمة: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
٦. جريدة الزمان، ع ٦٤٨٥، في ٣ آذار ١٩٥٩؛ جريدة الرأي العام، ع ١٠٢، في ٣ آذار ١٩٥٩.
٧. ثورة عام ١٩٥٨، في العراق
٨. جريدة الثورة، ع ٣٣٤، في ١٦ كانون الاول ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، ع ١٥٣٨، في ١٦ كانون الاول ١٩٥٩.
٩. جريدة الثورة، ع ٣٣٩، في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، ع ١٥٤٣، في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٩.
١٠. جريدة الثورة، ع ٣١٩، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، ع ١٥٢٣، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٩.
١١. جريدة الثورة، ع ٨٥٤، في ١٩ آذار ١٩٦٢؛ جريدة البلاد، ع ٦٣٦١، في ١٩ آذار ١٩٦٢.
١٢. جريدة الثورة، ع٢٩٩، في تشرين الثاني ١٩٥٩.
١٣. جريدة البلاد، ع ٥٧٩٤، في ٢٧ نيسان ١٩٦٠.
١٤. جريدة البلاد، ع ٥٧٩٧، في ٣٠ نيسان ١٩٦٠.
١٥. جريدة الجمهورية، ع ٤١، في ٣ ايلول ١٩٥٨.
١٦. جريدة الجمهورية، ع ٥٧، في ٢٢ أيلول ١٩٥٨.
١٧. جريدة الرأي العام، ع ١٠٢، في ٣ آذار ١٩٥٩.
١٨. جريدة الزمان، ع ٦٤٨٥، في ٣ آذار ١٩٥٩.

١٩. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

٢٠. خزنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤– ١٩٦٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٢١. د. ك. و، قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٦٢، رقم القرار (٦)، في ١٩٦٢/٦/٢٥.

٢٢. علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق ١٩١١–١٩٧٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٣.

٢٣. عماد خلف جري، سياسة العراق الخارجية تجاه امن الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠.

٢٤. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، ط٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

٢٥. عبد الكاظم العبودي، ثورة ١٤ تموز وثورة الجزائر، ملاحق جريدة المدى اليومية، تاريخ النشر: الأحد ١٨ تشرين الاول ٢٠١٥،

٢٦. فلاح محمود خضر البياتي، الحلول السياسية للقضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الفترة ١٩٤٨– ١٩٦٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

٢٧. قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٨. كريم مطر حمزة الزبيدي، المفتي محمد أمين الحسيني وآثره في السياسة العراقية، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠١٤.

٢٩. لازم لفته ذياب المالكي، المعارضة السياسية في سلطنة عمان ١٩٥٥– ١٩٧٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٣٠. مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٦٠.

٣١. مؤيد شكر محمود، الدور الوطني لعبدالكريم قاسم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، رسالة (الدبلوم العالي في الثقافة والحضارة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

٣٢. نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨ –١٩٦٣)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٣٣. هاجر قحموش، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المحافل الدولية – منظمة الامم المتحدة نموذجا، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢– ٢٠١٣.

٣٤ . وزارة الارشاد، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٦٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦١.

٣٥. الوقائع العراقية، ع ٤٠٣، في ٢٩ آب ١٩٦٠.

٣٦. وزارة الارشاد، ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، بغداد، ١٩٦٠.

٣٧. يونس طه دورين، الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٧.

٣٨. يونس محمد الذرب، تاريخ ودور البعثات العسكرية العراقية التدريبية إلى الدول العربية ١٩٤٠– ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٥٢.

39-The President's Intelligence Checklist، 20 June 1961،For The President Only - Top Secret، Declassified in part-Sanitized Copy Approved for Release 4/5/2015، CIA-RDP79T00936A000100030001-2

40- http://www.allaffblogespotcom.blogspot.com.

41-http://www.almadasupplements.com/index.php

42-http://www.almadasupplements.com/index.php

43-http://www.moqatel.com/openshare.Behoth